ISW
INSTITUTE FOR THE STUDY OF WAR

RAMZY MARDINI AND MARISA COCHRANE SULLIVAN

POLICY BRIEF

MAY 25, 2011

ألموجز السياسي: اطالة امد دور الجيش الامريكي في العراق

بقلم رمزي مرديني و مريسا سوليفان

ان بنود الاتفاقيه الامنيه (صوفا) التي تم توقيعها عام 2008 من قبل الرئيس الامريكي (جورج دبليو. بوش) الذي كان على وشك ترك منصبه آنذاك ورئيس الوزراء العراقي (نـــوري المـــالكي), تُلزم الجيش الامريكي ان يُـتِمَ سحب قواته العسكريه من العراق بحلول 31 كانون الاول 2011. الا ان العـــراق لم يُحكِمْ سيطرتهُ بعد على الأمن الداخلي, كما انه مايزال يعاني من قصورٍ في قدرتهِ على صد التهديدات الخارجيه. اضافةً الى كل هذا فان العراق مازال يعاني من خلافات سياسيه لـم تُحـلْ بعد والتي من الممكن ان تـهـدد استقراره. أن مصلحة الأمن القومي الأمريكي والعراقي تقتضي تمديـــــد أمـد الاتفاقيه الامنيه (صـــوفا) وابقاء جزء من القوات الامريكيه بحيث يكون هذا الجزء صغير ولكن مقتدروجاهز في نفس الوقت ليعمل كموطيء قدم في العراق. ألولايـــات المتـحـده الامـــريكيـه كانت قد اشارت الى استعدادها لاطالة امد الوجود الامريكي في حالة تَمَ طلب ذلك منها من قبل الجـــانب العـــراقي. وعلى الرغم من ان الساسة العراقيون ادركوا فعـلاً ان الحاجه موجوده الى اطالة امد الاتفاقيه بشكل يُـخَـوِل القوات الامريكيه ويعطيها صلاحية التدخل الامني اثناء مرحلة مابعد 2011, الا ان العقبات السياسيه قد منعتهم من اقامة نقاش جدي على المستوى المحلي بخصوص تمديد الاتفاقيه الامنيه (صـــوفا). ونتيجة لذلـك, نَـرىْ بانهُ من الضروري ان تتخـذ الولايات المتحده الامريكيه دوراً قيـادياً اثناء الحوارات التي تقيمها مع القادة العراقـين من اجل ايضاح مـدى اهمية وقيمة وجـــود اتفاق امني جديـد.

المـنـاخ الســيـاســي الحـــالـــي للـعـــراق

ان الجدال حول الانسحاب الامريكي من العراق والذي بات قريبا, استحوذ على اهتمام التيارات السياسيه الرئيسيه في العراق خصوصا بعد الزياره التي قام بها وزير الدفاع الامريكي (روبرت غيتس) خلال شهر نيسان المنصرم. ومباشرة بعد ذلك, قام عشـــرات الالاف من المـوالين لرجل الدين الشيعي (مقتدى الصدر) بملىء شوراع بغداد احتفائا بالذكرى الثامنه لخلع الرئيس العراقي السابق صدام حسين. مطالبين بنفس الوقت برحيل القوات الامريكيه بنهاية العام. الصدريـــون هددوا باعادة تفعيل ميليشيا جيش المهدي. تبع ذلك موجه عارمه من الاغتيالات السياسيه خلال فصل الربيع الحالي. ورغم ان الجهة التي تقف وراء هذه الاغتيالات ماتزال مجهوله الا ان فيلق القدس التابع لحرس الثوره الايراني كان قد قام باغتيلات مشابهه تكتيكاً وتنفيذاً في الفتره بين عامي 2007 و 2008. وبسبب ماتم ذكره انفاً فان القادة السياسيون والعسكريون في العراق يواجهون خطراً سياسياً وامنيا متزايداً وعليهم ان يدعموا اطالة امد الوجود الامريكي في العراق. ان الزيارات (رفيعة المستوى - قصيرة الامد) التي يقوم بها مسؤولون امريكيون كبار قد لاتكون كافيه لاقناع القادة السياسيين في العراق بالمجازفه والتقدم بطلب تمديد فترة وجود القوات الامريكيه.

هناك مشكلتان شاملتان يقللان من احتمالية مراعاة تجديد الاتفاقيه الامنيه (صـــوفا) من قبل الجانب العراقي. **أولاً:** ان الاحزاب السياسيه العراقيه متشظيه ومُجزَئة بشكل كبير ولذلك فان القادة العراقيون يفقترون الى القدرة والارادة السياسيه على ادارة المفاوضات الخاصه بتجديد الاتفاقيه الامنيه (صـــوفا) مع الولايات المتحده. ان الجهات الفاعله في العراق في الوقت الحاضر لاتؤمن بانها مسؤوله عن مواجهة هذه القضيه, ولا تظن هذه الجهات ان الفائده التي ستجنيها بعد دعمها عـلـنـياً لعملية تمديد بقاء القوات الامريكيه ستكون اكبر من مقدار الخساره التي ستتعرض لها في الشارع العراقي. ونتيجة لذلك فان المفاوضات من اجل تمديد الاتفاقيه الامنيه (صـــوفا) قد وصلت الى طريقٍ مســـدود. **ثـانياً:** ان اي مفاوضات من اجل اتفاقيه امنيه جديدة ستكون مُـلزَمَهْ ومحكوم عليها بان يتم صياغتها حسب سياسات ومصالح اطراف محليه واقليميه عِدَه. ان نسبة التعقيد الموجوده في هكذا مفاوضات ستجعلها تتحرك ببطيء شديد, هذا طبعا في احسن الاحوال واكثرها تفائلاً, وحتماً ان هذه المفاوضات **لـــن تتم** بالسرعه الكافيه التي تُـمَـكِن الجيش من ضمان موضع القدم الضروري.

مسـؤوليـة المـالـكي؟

في اواخر عام 2010 وبعد ضمان بقائه لولاية ثانيه كرئيس للوزراء, اعلن المالكي ان الموعد النهائي لانسحاب القوات الامريكيه من العراق "لن يتم تمديده او تغييره". كمراعاة للجمهور المحلي والديني قام المالكي بالتعبير علناً عن معارضته لاي تمديد وجود القوات الامريكيه في العراق مجددا تاكيده على نفس النقاط اثناء كل زياره يقوم بها مسؤولٌ امريكي رفيع المستوى للعراق, وهي ان القوات الامنيه العراقيه جاهزه ومستعده لاستلام الملف الامني. وان سيادة العراق لاتواجه اي تهديد خارجي.

لكن مؤخراً, اعترف المالكي ان ال "دفاع الخارجي" عن سيادة حدود العراق "مايزال يعاني من بعض النواقص". وعلى الرغم من ان هذه التصريحات تمثل انتقاله نوعيه من موقفه المتصلب السابق في العلن, الا ان رئيس الوزراء العراقي مازال يبدو غير راغبٍ بان يلعب دورا قياديا في سبيل وضع اتفاقيه امنيه جديده. فهو يمتلك اسباب منطقيه وعقلانيه لرهاناته تلك. المالكي الان لا يمتلك نفس القدر من الدعم المحلي الذي كان يحظي به في نهاية 2008, اعتماده على دعم الصدريين (المعادين للامريكان بطبيعة الحال) ورعاية أيـران له, بالاظافه الى بروز كتلة العـراقيه التي تُعد نداً قويا له, كل هذه العوامل حـدت من قدرتهُ على اتخاذ قرارات حازمه بشأن الاتفاقيه الامنيه (صـوفـا). ان دعم المالكي لتمديد بقاء القوات الامريكيه هو امر قد يدفع الصدريين الى سحب تأييدهم السياسي له مما قد يعرض ولايته كرئيس للوزراء للخطر.

ونتيجة لذلك فان المالكي يتصرف بحذر خشية تسييس قضية الاتفاقيه الامنيه واستعمالها كأداه ضده وألاضرار بصورته الوطنيه. المالكي كان قد حَـــــذَّر سابقاً بانه لن يسمح بان يكون هو المئلام الوحيد على تمديد فترة الوجود الامريكي في العراق. وعوضا عن ذلك, قام المالكي وحلفائه بتقليل مدى مسؤولية الحكومة المركزيه عن التحضير لاتفاقيه امنيه جديده بينما شدد في نفس الوقت ان البرلمان العراقي سيكون له القول الفصل بخصوص الاتفاقيه الامنيه الحاليه (صـوفـا). وذهب المالكي لابعد من ذلك مطالبا بان يكون القرار النهائي قراراً "موحداً" يمثل "توافقاً وطنياً" وان حد العتبه للموافقه يجب ان يتم التوصل اليه بالاغلبيه السياسيه الواسعه. وباستخدام اسلوب ابعاد مسؤوليه اتخاذ القرار من على عاتقه والقائها على باقي القادة السياسين البارزين في البرلمان العراقي, يأمل المالكي ان يدرأ عن نفسه المخاطر والعواقب السياسيه الناتجه عن قرارٍ يقضي بتمديد وجود القوات الامريكيه في العراق.

ان الجهات الفاعله الموجوده على الساحه العراقيه هي الاخرى غير مستعده لاخذ زمام القياده في مشروع يهدف للحث على بدء المحادثات بخصوص الـ (صـوفـا), حته اولئك الذين يؤيدون سراً اطالة امد بقاء القوات الامريكيه في العراق. أعضاء القائمة العراقيه عبروا عن وجود مصالح مختلطه تباينت بين رفض صريح لاطالة امد الوجود الامريكي في العراق وبين ترقب حذر من عواقب انسحاب القوات الامريكيه. عموما هناك شبه اجماع بين صفوف القائمه العراقيه على ضرورة الالتزام بالعمليه السياسيه الصحيحه, متوحدين خلف قيادة الناطق باسم البرلمان العراقي (أُسامه النُجيفي) والذي صرحَ: أولاً القائد العام للقوات المسلحه (والمقصود هو رئيس الوزراء نوري المالكي) وحكومته المركزيه هما الجهه المسؤوله عن تنظيم اية اجراءات تخص توقيع اتفاقيه امنيه جديده مع الجانب الامريكي, و ثانياً البرلمان العراقي سيكون مسؤولاً عن التصويت فقط على الاتفاقيه التي ستخرج بها الحكومه.

المصالح السياسيه والامنيه لاقليم كردستان العراق هي مع اطالة الوجود العسكري الامريكي, خصوصاً في المناطق الشماليه المتنازع عليها. المسؤولون الاكراد لم يقوموا لحد الان بما يتوجب عليهم فعله من اجل الدفع سياسياً لاطالة امد الاتفاقيه الامنيه الـ (صـوفا). لكن البرلمانيون الاكراد, وخوفاً من حساسية العراق تجاه التدخل الاجنبي, حاولوا مبدأياً ان يقوموا بهدوء بالايحاء بعواقب الانسحاب المبكر للقوات الامريكيه مشددين في نفس الوقت على ان حكومة بغداد وحدها هي من يتعين عليه اتخاذ القرار المطلق بشأن بقاء القوات الامريكيه في العراق. وفي شهر آيار من عام 2011, لوحِظَ ازدياد عدد المسؤولون الاكراد الذين عبروا صراحةً عن دعمهم لتوقيع اتفاقيه امنيه جديده. بعدما ايقنوا ان الكثير من السياسيين العراقيين يدعمون سراً بقاء القوات الامريكيه لما بعد 2011, اصبح لدى الاكراد الجرأه الكافيه للتعبير عن وجهات نظرهم المعارضه للانسحاب.

ان التوصل لاتفاقيه امنيه جديده مع العراق يتطلب مفاوضات مكثفه على صعيد مختلف الكتل السياسيه العراقيه فيما بينها وبين المسؤولين العراقيين والامريكيين. منذ بدايه شهر آيار 2011, كان هناك جهود لاقامة نقاشات بصوره اكثر رسميه فيما بين الكتل السياسيه العراقيه بخصوص هذا الموضوع. رئيس الوزراء (نوري المـالكي) عبر عن رغبته الى دعوة جميع الكتل السياسيه الرئيسيه في العراق في المستقبل القريب لاستبيان مواقفهم حيال اعادة التفاوض حول الـ (صـوفا). هذه الحوارات المبدئيه يجب ان يتم تعزيزها يتقارب امريكي اكثر جديه, وهو الشيء الذي يُفتَقَرُ اليه حتى الآن.

وكتحليلٍ نهائي, رئيس الوزراء (نـوري المـالكي) مازال هو العامل الرئيسي الاكبر الذي سيحدد مصير القوات الامريكيه في العراق. أن حساباته النهائيه مبنيه على اساس المخاطر التي سيتعرض لها, لا المنافع المحتمله التي سيجنيها, من خلال رفضه او تأييده لبقاء القوات الامريكيه.

ألتـوصـيـات:

- **على الصعيد الفردي, صناع القرار الامريكان يجب ان يركزوا خلال النقاشات على توضيح وجهات نظر فعاله تؤيد اطالة امد الوجود الامريكي والتي يجب ان تكون متوافقه مع مصالح ذلك المسؤول العراقي.** أن السياسه العراقيه هي سياسه مناطقيه وضيقة الافق بصوره كبيره. ألمنافع والمكتسبات الناتجه من انسحاب او عدم انسحاب الجيش الامريكي تكون متفاوته بين اطياف العراق السياسيه والديموغرافيه. القاده العراقيون الذين يؤيدون سرا وجود اتفاقيه هم بحاجه الى حجج مقنعه تكون ذات صله مباشره بمصالح ناخبيهم في سبيل اقناع هؤلاء الناخبين بأن اطالة امد الوجود الأمريكي هو في صالحهم. هذه الحجج يجب ان يتم تناقلها سراً مع القاده العراقيين لكي يتمكنوا بعد ذلك من توضيحها علناً الى شعبهم.

- **على الصعيد المحلي, ألولايات المتحده ألامريكيه يجب ان تتبنى تقارباً متكامل وشامل من الاسفل الى الاعلى, يركز على بناء ثقه متبادله وتوافق في الاراء بين مختلف الجهات الفاعله في العراق.** بدلاً من ستراتيجية المالكي التفاوضيه التي تركز على الاطراف القويه اكثر من غيرها, يجب ان تركز الولايات المتحده بصوره كتومه على المجاميع السياسيه والشخصيات الاخرى اولاً. هذا التقارب يتطلب من صناع القرار الامريكي ان يتفاعلوا بصوره مباشره مع الافراد الذين يمثلون الفصائل السياسيه داخل الكتل السياسيه نفسها, كلٌ على حِدَهْ. ولكن يجب الاخذ بعين الاعتبار انه من اجل انجاح هذا التقارب يجب ان يتم بناء ثقه متبادله فيما بين الاطراف العراقيه نفسها. ان التقارب اذا كان منفصلا ويركز على عزل الحوارات بين الجانب الامريكي والمسؤولين العراقيين, سيكون له تأثير قليل جداً في تجميع قادة الاحزاب السياسيه العراقيه تحت راية موقفٍ موحد. ومن اجل ان يتقدم المالكي خطوه الى الامام باتجاه انشاء اتفاقيه امنيه جديده, يحتاجُ الى ضمانات مسبقه من العراقيين انفسهم, لا من الجانب الامريكي, لكي يضمن حصوله المسبق على دعم سياسي كافي.

- **على الصعيد الاقليمي, يجب ان تتبنى الولايات المتحده تقارباً من الخارج الى الداخل من خلال التفاعل مع جيران العراق من اجل الاستفاده من المصالح المشتركه واستخدام هذه الدول كعامل اكثر تأثيراً على الجهات الفاعله داخل العراق.** كما حصل خلال تشكيل الحكومه العراقيه, فان المفاوضات من اجل اطالة امد الوجود الامريكي لن تكون بعيده عن تدخل الجهات الاقليميه الفاعله. أيـران حالياً تلعبُ دورا كبيرا في منع توقيع اي اتفاقيه امنيه جديده. يتوجب على الولايات المتحده ان تكثف حواراتها مع الجانب السعودي وتركيا وجميع دول الخليج التي لها مصالح ستراتيجيه تتوافق مع بقاء القوات الامريكيه في العراق من اجل خلق حاله من الاستقرار والتوازن في القوى خصوصا مع تزايد النفوذ الايراني في المنطقه, ان نفوذ هذه الدول على قسم من الشخصيات والاحزاب السياسيه المهمه في العراق هو نفوذ كبير جداً. ويمكن الاستفاده من ثقلهم الدبلوماسي لممارسه ضغط اكبر على الفصائل السياسيه العراقيه من اجل تعبئة هذه الفصائل باتجاه تفضيل اتفاقيه امنيه.

- **من الارجح ان تنجح الدبلوماسيه الامريكيه بتوقيع اتفاقيه امنيه جديده اذا اعتمدوا اسلوب اكثر رقه في التحاور مع الاطراف العراقيه, من خلال اقامة لقائات خاصه وشخصيه. يجب على الولايات المتحده ان توحي بضرورات اطالة امد الوجود الامريكي, وتحث القاده العراقيين على ان يتصرفوا.** على الرغم من ان صانعي السياسات الامريكيه كانوا قد سعوا لاظهار التزامهم بالشراكه الأمريكيه-ألعراقيه, فان الزيارات المختلفه التي قام بها مسؤولون امريكيون رفيعوا المستوى قد اضرت بالبيئه السياسيه التي كان من المفترض ان تؤمن اطالة امد وجود القوات الامريكيه. هذا الخط من الزيارات العلنيه قد اثار الشكوك حول نوايا الولايات المتحده واجج المشاعر الوطنيه لدى العراقيين, مما ادى الى تظاهرات عارمه غصت بها شوارع العراق. كل هذا قد اعطى للمعادين للولايات المتحده, الصدريون كمثال, الفرصه كي يتلاعبوا بالمناخ السياسي لصالحهم من خلال تصوير هذه الزيارات على انها محاولات امريكيه لارغام السياسيين العراقيين على قبول استمرار الاحتلال الاجنبي. أي تصريح علني يقوم به مسؤول امريكي رفيع المستوى يجب ان يكون مدروسا بعنايه من اجل تفويت الفرصه على المعاديين للولايات المتحده من التلاعب و استخدامه كذريعه لمنع استمرار الوجود الامريكي. يجب ان يقوم المسؤولون الامريكيون بزيارات يتم تنظيمها من قبل السفاره الامريكيه في بغداد, لازيارات مباشره من واشنطن. اخذين بنظر الاعتبار ان هناك امكانيه اكبر لصناع السياسات الامريكيه للتاثير على القاده العراقيين من خلال استخدام اسلوب الزيارات لا من خلال الاتصال الهاتفي الصوتي او الفديوي.

- **ايصال الفكره, رساله قويه ومحكمه من صُناع السياسات الامريكيه.** الجهود التي يقوم بها صناع السياسات الامريكيه من اجل تأمين تمديد لبقاء القوات الامريكيه تبدو غير منظمه وغير مترابطه, مما ادى الى ايصال رساله متضاربه للقياده العراقيه في الايام الماضيه, منعتها من اتخاذ قرار حول بقاء القوات الامريكيه وحجمها ومدى دورها. واكثر من ذلك, فأن المسؤولون الكبار في وزارة الدفاع الامريكيه عبروا عن رغبه استباقيه في استمرار دور الجيش الامريكي في العراق لمرحلة مابعد 2011 بينما بدا المسؤولون في البيت الابيض اقل التزاما بالحث على توقيع اتفاقيه أمنيه جديده.

- **توضيح وتحديد الاهداف الايجابيه للسياسه الخارجيه الامريكيه في العراق ومستقبل العلاقات الستراتيجيه الثنائيه بين البلدين لمرحلة مابعد 2011.** الكثير من العراقيون لديهم انطباع بقلة اهتمام والتزام الولايات المتحده الامريكيه تجاه العراق, مما جعلهم يشعرون بشكوك متناميه حول مستقبل العلاقه. حالة الريبه هذه قد اضعفت الموقف العام للولايات المتحده, مما أثر على مصداقيتها عندما حاولت التحذير من عواقب الانسحاب المبكر.

- **النقاشات مع القياده العراقيه يجب ان يتم تناولها على فتره طويله من الزمن بحيث لايتم تقليصها وتحديدها بمواعيد صارمه من قِبَلْ المسؤولون الامريكان.** صناع القرار الامريكي يجب ان يُقِروا بان الساعه السياسيه لبغداد لاتتوافق مع جدول الانسحاب الزمني لواشنطن. لذلك, وضع مواعيد نهائيه صارمه لتحرك سريع لايأخذ بنظر الاعتبار الحساسيات السياسيه المحيطه بوجود القوات الامريكيه. ان اسلوب وضع جدار زمني للتفاوضات يقلل من فرصة الظَفَر بتوقيع اتفاقيه امنيه جديده.

- **بالاضافه الى ذلك, النقاشات التي يقوم بها الجانب الامريكي يجب ان تتضمن التزاماً قوياً على المدى الطويل يتعهد به المسؤولون الموجودونَ في اعلى المستويات.** العراق يقع في قلب منطقه متقلبه جدا ويتدخل في سياساته اطرافٌ اقليميه مختلفه, امنيا واقتصادياً. القياده العراقيه بحاجه الى منحها ضمانات جديده من قبل الجانب الامريكي بان الولايات المتحده ستكون شريكاً حقيقياً لمده طويله من الزمن ومستثمر جدي في العراق. واذا لم يقم رئيس الولايات المتحده الامريكيه شخصياً بتقديم هكذا ضمانات, والتي يجب ان يتم اتباعها بافعال مستمره, فأن الجهات الفاعله في العراق ستلجأ الى اقامت علاقات متينه مع جهات اقليميه من ضمنها أيــران.

- **على المستوى الاوسع تحتاج الولايات المتحده الى ان تتفاعل بصوره افضل وتعمل على تشجيع الشعب العراقي من خلال طرح الاسباب المنطقيه العقلانيه وراء الوجود الامريكي كعامل رئيسي لوضع اساس مستقبل يكون فيه العراق قوة مزدهره في المنطقه.**

  - **استمرار الوجود الامريكي يسمح بتطوير المناخ المناسب لخلق عراق اكثر استقلالاً وسيادة في المستقبل.** في حقيقة الامر, انسحاب القوات الامريكيه لن يمنح العراق سيادةً اكثر تمكنهُ من التصرف بصوره اكثر استقلاليه لتحقيق مصالحه. بدون قوه دفاع لدرء الخطر الخارجي وبدون وجود الجيش الامريكي ستكون السياسه الخارجيه والداخليه للعراق مقيده وتحت سيطرة النفوذ الاقليمي ومصالحه. بعضُ الساسه العراقيين, والمالكي ضمناً, كانوا قد صرحوا للاعلام بان العراق لايواجهُ اي تهديدٍ خارجي. وعلى الرغم من احتلالاً اجنبياً للعراق هو امرٌ مستبعدٌ تماماً, الا انَ عدم امتلاك جيش متمكن ورادع هو امرٌ سيبقي العراق غير محصن ضد محاولات جيرانه التي ستحول دون تقدمه كقوه عسكريه واقتصاديه.

  - **نمو العراق كقوه عسكريه سيعتمد على جودة تجهيزاته العسكريه ونوعية تدريب قواته على نُظُم الحرب الحديثه الموجوده حالياً لكي يتمتع بالقوه الكافيه لردع اي تدخلات اجنبيه تقوم بها جهاتٌ اقليميه.** يتوجب على الولايات المتحده ان توضح للعراقيين ان الكثره العدديه وحدها لا يمكن حسابها كمقياس للقوه في حسابات الحرب الحديثه. ان ضخامة الجيش العراق لها تأثير قليلٌ جداً مقارنةً بما يمكن اكتسابه من خلال الأستخدام القَيِم للامكانيات والتقنيات العسكريه المتطوره في عصر التقنيه والمعلومات. القوات العراقيه مازالت تعاني من قصور في مجال الاستخبارات كما تعاني قصورا في المعدات اللوجستيه, وهي ماتزال غير قادرة على ردع الخطر الخارجي ولا تستطيع ضبط الحدود ولا حماية الموانيء ولا الاجواء. ان الامكانيات الحديثه القويه ستكون مطلوبه اذا أُريدَ للعراق ان يلعبَ دورا قيادياً في المنطقه.

  - **جهود الولايات المتحده من الممكن ان تساعد على تسهيل حل مآزق العراق السياسيه واستمرار فرض الامن, وبالنتيجه ستتهيأ بيئه مناسبه لاستثمار خيرات العراق النفطيه مما سيحول العراق الى قوه اقتصاديه مؤثره.** لاتوجد معالم مؤكده عن ماسيحدث لكلٍ من السياسه العراقيه والوضع الامني في فتره مابعد 2011. في المرحله الحاليه يلعب الجيش الامريكي دوراً مهماً في حفظ السلام, حيث ان التأثير النفسي لوجودهم القريب يمنع من نشوب صراع عنصري في شمال العراق كما يمنع من تدهور الوضع السياسي في بغداد. ان مواصله بسط المناخ الآمن سياسياً وأمنيا هو امر ضروري جداً لتقدم العراق اقتصادياً, ويسهل من احتمالية منافسة العراق للمملكه العربيه السعوديه في اسواق النفط العالميه.

  - **استمرار الوجود الامريكي سيعطي الفرصه لتعميق علاقة الشراكة الثنائيه مع الولايات المتحده.** الشعب العراقي راغبٌ فعلا باقتصادٍ افضل وتعاون سياسي وثقافي اقوى مع الولايات المتحده. ولكن الكثير منهم اصيبوا بخيبة امل بسبب المستوى المتدني للعلاقه الستراتيجيه حتى الان. أن افاق واحتمالية تأمين وتثبيت علاقات التعاون الثقافي والتجاري هي اقل بعد 2011. وكما حدث مع اليابان وكوريا الجنوبيه, فمن خلال توقيع اتفاقيه امنيه جديده سيتمكن العراقيون من اقامة وحماية علاقات ومصالح اقوى مع الولايات المتحده وبالتالي سيتقدم اقتصاد العراق ووضعهُ السياسي بصوره صحيه.

ان مصلحة الامن القومي الامريكي والعراقي تقتضي تمديد الاتفاقيه الثنائيه بين البلدين في سبيل ابقاء جزء من القوات الامريكيه في العراق لما بعد كانون الاول 2011. اذا لم تفي الولايات المتحده بمسؤولياتها القياديه في توجيه المفاوضات الخاصه بالاتفاقيه الامنيه الـ(صـوفا), فأنه من غير المحتمل ان يتم تمديد هذه الاتفاقيه. هذا الهدف سيتطلب الكثير من الجهد الدقيق والمتواصل من قِبل الدبلوماسيه الامريكيه, بالاضافه الى وجوب الايحاء بالالتزام بمستقبل العراق من قِبل اعلى المستويات في الاداره الامريكيه.

رمـــزي مَردِيني هو مُحلل إخباري في مَعهدْ دِراسةُ الحَربْ ISW. مَـــريســـا كَـــوكرَيَن ســـوليفانْ هي نائبة المدير و مديرة البحوث في نفس المعهد.